التقرير المالى الشهرى
أغسطس ٢٠١١ . مجلد (٦) ، العدد (١٠)
وزارة المالية

ملخص تنفيذى

تشهد مصر تغيرات سياسية هامة منذ الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، ومن المتوقع أن تؤدى هذه التطورات إلى تحسن ملموس في كفاءة وشفافية السياسة الاقتصادية مما سيؤثر حتماً على الأحوال المعيشية للمواطنين المصريين. إلا أن هذه التطورات سواء على الساحة المحلية أو الإقليمية سوف تضع في نفس الوقت تحديات كبيرة أمام الاقتصاد المصري، غير انه من السابق لأوانه تحديد حجم الأثر على النواحى الاقتصادية والمالية بشكل كبير.

أهم التطورات:

- **سجل معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة يوليو- مارس من السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ إنكماشاً مؤقتاً ليبلغ ٢,٣٪ مقارنة بـ٥,٠٪ خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٠/٢٠٠٩، وذلك تأثراً بأحداث الثورة وتداعيتها على الإقتصاد المصرى.**

- **إرتفاع نسبة عجز الموازنة الكلى إلى الناتج المحلى خلال الفترة يوليو- مايو من العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ بـ١ نقطة مئوية ليبلغ ١١٢,٦ مليار جنيه أى ٨,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى مقارنة بعجز قدره ٨٦,٨ مليار جنيه (٧,٢٪ من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام السابق. (جدير بالذكر أن البيانات التقديرية الأولية لأداء الموازنة العامة للدولة فى العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ لا تزال فى طور الإعداد وسوف يتم نشرها عند الإنتهاء منها).**

- **ارتفاع نسبة الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة** ليصل إلى ٦٧,٧٪ **من الناتج المحلى فى نهاية مارس ٢٠١١** ليسجل ٩٣٢,٦ مليار جنيه.

- **شهد رصيد الدين الخارجى ارتفاعاً بنسبة ٧,٩٪،** ليبلغ **٣٤,٨** مليار دولار فى نهاية مارس ٢٠١١ مقابل ٣٢,٣ مليار دولار فى نهاية مارس من العام السابق حيث ارتفعت نسبته للناتج المحلى بشكل طفيف إلى ١٥,١٪ خلال فترة الدراسة من ١٤,٧٪ فى نهاية مارس ٢٠١٠.

- **تراجع معدل النمو السنوي للسيولة المحلية في نهاية يونيو ٢٠١١ بشكل طفيف ليسجل ١٠٪ فى مقابل معدل نمو سنوى قدره ١١٪ فى نهاية الشهر الماضى ومقابل ١٠,٤٪ فى نهاية يونيو ٢٠١٠.**

- **انخفض معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية بشكل ملحوظ خلال شهر يوليو ٢٠١١ ليسجل ١٠,٤٪ وذلك بعد استقرار دام لمدة شهرين عند ١١,٨٪ على التوالى. كما انخفض معدل التضخم الأساسى خلال شهر يوليو ٢٠١١ بشكل طفيف ليسجل ٨,٧١٪ مقارنة بـ٨,٩٤٪ خلال الشهر السابق.**

- **وقد ثبتت أسعار الفائدة للإيداع والإقراض لمدة ليلة واحدة - للمرة السادسة عشر على التوالى وذلك خلال اجتماع لجنة السياسات النقدية الذي عقد في ٢٥ أغسطس ٢٠١١- عند ٨,٢٥٪ و٩,٧٥٪.**

- **حقق ميزان المدفوعات خلال الفترة يوليو- مارس من العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ عجزاً كلياً بلغ نحو ٥,٥ مليار دولار،** مقارنة بفائض قدره ٣,١ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

أولاً- معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلى

على الرغم من أنه مازال مبكراً لوضع تقييم دقيق للأثر طويل المدى للأحداث الأخيرة على معدلات النمو الاقتصادى، إلا أن الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى حقق نموا سالبا خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ بلغ -٤,٢٪، مقارنة بمتوسط معدل نمو بلغ حوالى ٥,٥٪ خلال الربعين الأول والثانى وذلك نتيجة تراجع معدلات النمو فى قطاعات السياحة والصناعة التحويلية غير البترولية، والتشييد والأنشطة العقارية، والنقل والتخزين، وتجارة الجملة والتجزئة. وجدير بالذكر أن هذا هو أول نمو ربع سنوى سلبى يتحقق منذ بداية نشر البيانات الربع سنوية للناتج المحلى فى ٢٠٠٢/٢٠٠١، كما انه أمر غير مسبوق لم يشهده الإقتصاد المصرى حتى فى ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

شهد معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الأجمالى (بأسعار السوق) تراجعاً ملحوظاً طبقاً لأحدث البيانات المنشورة من قبل وزارة التنمية الاقتصادية حيث سجل ٢,٣٪ خلال الفترة يوليو- مارس من السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠، مقارنة بمعدل نمو قدره ٥,٠٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. ويأتى ذلك كمحصله للأداء الجيد المحقق خلال الربعين الأول والثانى من العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ مما عوض انكماش الناتج خلال الربع الثالث. وجدير بالذكر أن الناتج المحلى الاجمالى سجل نحو ٦٦٦,١ مليار جنيه (١٠٢١,٥ مليار جنيه بالأسعار الجارية) خلال الفتره يوليو- مارس ٢٠١١/٢٠١٠، مقابل ٦٥١,١ مليار جنيه (٨٩٥,٩ مليار جنيه بالأسعار الجارية) خلال الفترة المقابلة من العام المالي السابق.

وبالرغم من تباطؤ معدل النمو خلال فترة الدراسة، إلا أنه يتضح من بيانات الناتج المحلى الحقيقى (بأسعار السوق) أن الإنفاق الاستهلاكى- والذى يشكل ٨٦٪ من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي ويسهم بـ٣,٤٪ في معدل النمو- يعتبر المحرك الرئيسى فى دعم عجلة النمو خلال الفترة يوليو- مارس من العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠، حيث نمى كل من الاستهلاك الخاص والعام بـ٤,١٪ و٣,٦٪ على التوالى، بينما إنخفض الإنفاق الاستثمارى بنحو ٦,٠٪. وقد إرتفعت قيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات بنسبة ٧,٣٪ و٦,٣٪ على التوالي خلال فترة الدراسة (ويسهم التغير فى صافى الصادرات بـ٠,٠٥٪ في معدل النمو).

كما تراجع معدل نمو الناتج المحلى الحقيقى بتكلفة عوامل الإنتاج[1] ليسجل ٢,٥٪ خلال الفترة يوليو- مارس من السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠. ووفقاً للتقسيم القطاعي، فقد ساعد على دفع حركة النشاط الاقتصادى خلال فترة الدراسة نمو كل من قطاع الإتصالات و تكنولوجيا المعلومات (معدل نمو حقيقى ٨,٥٪ ، ٤,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، وقناة السويس (معدل نمو حقيقى ١١,١٪، ٣,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى) وهو معدل نمو مرتفع مقارنة مقارنة بإنخفاض قدره ٦,٨٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، بالإضافة إلى البترول (معدل نمو حقيقى ٣,٥٪ ، ٥,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى). وعلى الجانب الآخر فقد شهدت بعض القطاعات الأخرى نسبة إنكماش كبيرة من بينها الصناعات التحويلية (٠,١٪ معدل نمو حقيقى، ١٥,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، وتجارة الجملة والتجزئة (معدل نمو حقيقى ١,٤٪ ، ١٠,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، والنقل والتخزين (معدل نمو حقيقى ١,٥٪ ، ٤,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، بالإضافة إلى السياحة (معدل نمو حقيقى -١,٧٪، ٤,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

ثانياً- المؤشرات المالية

(جدير بالذكر أن البيانات التقديرية الأولية لأداء الموازنة العامة للدولة فى العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ لا تزال فى طور الإعداد وسوف يتم نشرها عند الإنتهاء منها).

تشير النتائج الفعلية لموازنة[2] العام المالى ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى نجاح الحكومة فى خفض معدل العجز الكلى كنسبة من الناتج المحلى ليسجل ٨,١٪ وذلك مقابل العجز المستهدف فى الموازنة والذى كان يقدر بـ ٨,٤٪ من الناتج.

وتشير بيانات العام المالى ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ارتفاع العجز الكلى[3] بـ ١,٢ نقطة مئوية ليصل إلى نحو ٩٨ مليار جنيه أى ٨,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى، مقارنة بـ٧١,٨ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠٠٩/٢٠٠٨. ويأتى هذا الارتفاع فى نسبة العجز الكلى كنتيجة لأثر تباطؤ النشاط الاقتصادى المحلى وتداعيات الأزمة المالية العالمية على الموازنة العامة للدولة، حيث انخفضت الإيرادات الكلية بمعدل كبير، بالإضافة إلى ارتفاع طفيف فى المصروفات العامة خلال العام المالى ٢٠١٠/٢٠٠٩. وقد ساهمت تلك التطورات فى ارتفاع نسبة العجز الأولى[4] بـ٠,٣ نقطة مئوية لتصل إلى ٢,١٪ من الناتج المحلى مقارنة بـ١,٨٪ خلال العام المالى ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

١ تم حساب معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى بإستخدام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ كسنة أساس.
٢ يشمل قطاع موازنة الحكومة المركزية، والمحليات، والهيئات الخدمية العامة.
٣ الإيرادات الحكومية مطروحا منها المصروفات، ومضافا إليها صافى حيازة الأصول المالية.
٤ العجز الكلى بعد إستبعاد الفوائد المدفوعة.

فعلى جانب الإيرادات، سجلت إجمالى الإيرادات انخفاضاً بنسبة ٥,١٪ خلال العام المالى ٢٠١٠/٢٠٠٩، لتصل إلى ٢٦٨,١ مليار جنيه مقارنة بـ ٢٨٢,٥ مليار جنيه خلال العام السابق. ويرجع ذلك الإنخفاض بصفة أساسية إلى انخفاض الإيرادات غير الضريبية بحوالي ١٨,٢٪، غير أن الارتفاع فى الإيرادات الضريبية بنسبة ٤,٥٪ (نتيجة جهود وزارة المالية فى توسيع القاعدة الضريبية) قد حد بشكل كبير من انخفاض جملة الإيرادات.

وعلى جانب الإنفاق، فقد ارتفعت جملة المصروفات خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمعدل بلغ ٤,١٪ لتصل إلى ٣٦٦ مليار جنيه مقارنة بنحو ٣٥١,٥ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠٠٩/٢٠٠٨. ويرجع ذلك الارتفاع الى عدة عوامل، أهمها الارتفاع الملحوظ فى مدفوعات الفوائد بنسبة بلغت حوالى ٣٧٪ لتصل الى ٧٢,٣ مليار جنيه، فى ضوء الزيادة المتراكمة للفوائد المحلية المدفوعة للجهات الغير حكومية. كما ارتفعت الأجور وتعويضات العاملين بـ١٢,١٪ الى ٨٥,٤ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقارنة بـ٧٦,١ مليار جنيه خلال العام المالى السابق. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت قيمة الإنفاق على شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بنسبة وصلت إلى ١١,٣٪ لتصل إلى ٤٨,٤ مليار جنيه مقارنة بـ٤٣,٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى قيام الحكومة بتطبيق الحزمة المالية الثالثة السابق الإشارة إليها. كما ارتفعت قيمة الإنفاق على شراء السلع والخدمات بحوالى ١٢٪ إلى ٢٨,١ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٠/٢٠٠٩.

وقد شهدت فاتورة «الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية» انخفاضاً ملحوظاً خلال عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ بـ١٨,٩٪ ليصل الى ١٠٣ مليار جنيه مقارنة بـ١٢٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨. ويرجع هذا الإنخفاض فى الأساس إلى تراجع المزايا الإجتماعية بنسبة ٨٤,٤٪ لتسجل ٤,٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقارنة بـ٢٨,٧ مليار جنيه خلال العام المالى السابق. ويرجع هذا الانخفاض بشكل كبير الى أثر فترة الأساس الناتج عن التسوية التى تمت بين الموازنة وصناديق المعاشات خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨. انخفضت كذلك فاتورة الدعم للسلع التموينية بحوالى ٢٠,٢٪ لتسجل ١٦,٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقارنة بنحو ٢١,١ مليار جنيه خلال العام المالى السابق، وذلك فى ضوء تراجع الأسعار العالمية للمواد الغذائية.

وتشير بيانات الموازنة العامة للدولة عن الفترة يوليو-مايو من العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ إلى زيادة نسبة العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالى وذلك بحوالى ١ نقطة مئوية ليبلغ ٨,٢٪ من الناتج، محققاً ١١٢,٦ مليار جنيه مقارنة بـ٨٦,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. ويأتى ذلك كمحصلة لارتفاع الإيرادات العامة وكذلك ارتفاع المصروفات ولكن بنسبة أكبر خلال فترة الدراسة. وفيما يخص نسبة العجز الأولى إلى الناتج المحلى فقد ارتفعت إلى ٢,٩ نقطة مئوية خلال يوليو- مايو ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بـ٢ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو- مايو من العام السابق.

على جانب الإيرادات، فقد سجلت جملة الإيرادات ارتفاعاً بلغ ٤٪ خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١١/٢٠١٠، لتصل إلى ٢٠٠,٨ مليار جنيه مقارنة بـ١٩٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. ويرجع ذلك إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة بلغت ١٢٪ مما عادل أثر الانخفاض فى الإيرادات غير الضريبية بـ١٤,٧٪.

وتشير البيانات التفصيلية إلى أن الزيادة المحققة فى الإيرادات الضريبية ترجع إلى الارتفاع المحقق في حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح الرأسمالية بـ١٨,٢٪ لتصل إلى ٦٥,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ٥٥,٥ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١٠/٢٠٠٩. كما سجلت حصيلة الضرائب على السلع والخدمات ارتفاعاً بـ١٠,١٪ لتسجل ٦٣,٤ مليار جنيه خلال يوليو- مايو ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بـ٥٧,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. كذلك ارتفعت الإيرادات المحصلة من الضرائب على الممتلكات بـ١٣,٨٪ لتصل إلى ٨,٣ مليار جنيه مقارنة بـ٧,٣ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١٠/٢٠٠٩، ويرجع ذلك فى الأساس إلى إرتفاع الضريبة على عوائد الأذون والسندات الخزانة والتى تم تصنيفها ضمن الضرائب على الممتلكات منذ بداية السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ و قد حققت حصيلة قدرها ٦,١ مليار جنيه خلال يوليو- مايو ٢٠١١/٢٠١٠ .

فى حين انخفضت حصيلة الضرائب على التجارة الدولية بـ٣,٩٪ لتصل إلى ١١,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ١٢,٣ خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١٠/٢٠٠٩.

من ناحية أخرى، حققت الإيرادات غير الضريبية انخفاضاً قدره ١٤,٧٪ خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١١/٢٠١٠ نتيجة تراجع عوائد الملكية بـ١٥,٥٪ لتصل إلى ٣٢,١ مليار جنيه مقارنة بـ٣٨ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١٠/٢٠٠٩. وفى الوقت نفسه فقد انخفضت أيضا كل من المنح وحصيلة بيع السلع والخدمات خلال فترة الدراسة بنسبة ٤٨,٤٪ و٨,٦٪ لتصل إلى ما يقرب ١,٣ مليار جنيه و٩,٩ مليار جنيه مقارنة بـ٢,٥ مليار جنيه و١٠,٨ مليار جنيه على التوالى خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١٠/٢٠٠٩. انخفضت كذلك الإيرادات المتنوعة بنسبة ٩,٢٪ لتصل إلى ٥,٨ مليار جنيه خلال يوليو- مايو ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بـ٦,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة فى العام السابق.

وعلى الجانب الآخر، فقد سجلت جملة المصروفات خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١١/٢٠١٠ ارتفاعا قدره ١٢,٧٪ لتصل إلى ٣١٥,١ مليار جنيه مقارنة بنحو ٢٧٩,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وترجع الزيادة فى المصروفات إلى زيادة الإنفاق فى جميع الأبواب فيما عدا كل من باب شراء السلع والخدمات وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) ، حيث انخفضا بـ١٢,٦٪ و١٩,٥٪ خلال فترة الدراسة ليسجلوا ١٧,١ مليار جنيه و ٢٩ مليار جنيه على التوالى خلال يوليو- مايو ٢٠١١/٢٠١٠ .

وبالرجوع إلى التفاصيل، فقد ارتفعت فاتورة الأجور وتعويضات العاملين بنسبة ١٣,٨٪ لتصل إلى ٧٩,٩ مليار جنيه مقارنة بـ٧٠,٢ مليار جنيه خلال يوليو- مايو ٢٠١٠/٢٠٠٩. كذلك إرتفعت مدفوعات الفوائد خلال فترة الدراسة بـ١٥,٤٪ لتسجل حوالى ٧٢,٧ مليار جنيه مقارنة بـ٦٣ خلال يوليو- مايو ٢٠١٠/٢٠٠٩. سجلت كذلك كل من المصروفات الأخرى والدعم والمنح والمزايا الاجتماعية ارتفاعا بـ٧,٣٪ و٣٦٪ لتصل إلى ٢٦,٨ مليار جنيه و٨٩,٧ مليار جنيه مقارنة بـ٢٥ مليار جنيه و٦٦ مليار جنيه على التوالى خلال يوليو- مايو ٢٠١٠/٢٠٠٩.

ثالثاً- الدين المحلى

يتم عرض **بيانات الدين المحلى** الصادرة عن وزارة المالية طبقاً لثلاث مستويات تجميعية[٥] مختلفة هى: الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة، والدين المحلى للحكومة العامة, والدين العام المحلى[٦].

وتشير البيانات الصادرة حديثاً إلى ارتفاع نسبة الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلى ارتفاعاً طفيفاً فى نهاية مارس ٢٠١١ إلى ٦٧,٧٪ ليسجل ٩٣٢,٦ مليار جنيه مقارنة بـ ٨١٠,٠ مليار جنيه فى نهاية مارس٢٠١٠ (٦٧,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى). كما سجل صافى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة نحو ٧٧٨,٩ مليار جنيه (٥٦,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بـ٦٦٧,٢ مليار جنيه فى نهاية مارس ٢٠١٠ (٥٥,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى). وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة المحققة فى رصيد الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة فى نهاية مارس ٢٠١١ ترجع فى الأساس إلى زيادة إصدارات أذون وسندات الخزانة ليصل رصيد كل منهما إلى ٣٢٠,٤ مليار جنيه و٢٠٦,٨ مليار جنيه على التوالى مقارنة بـ ٢٨٥,٣ مليار جنيه و١٤١,٨ مليار جنيه فى نهاية مارس ٢٠١٠ وذلك نتيجة زيادة الاحتياجات التمويلية للدولة.

كما بلغ **إجمالى الدين المحلى للحكومة العامة** ٨٤٧,٩ مليار جنيه فى نهاية مارس ٢٠١١ (٦١,٥٪ من الناتج المحلى) مقابل ٧٢٦,٠ مليار جنيه (٦٠,٢٪ من الناتج المحلى) فى نهاية مارس ٢٠١٠. كما بلغ صافى الدين المحلى للحكومة العامة ٦٨٣,٧ مليار جنيه (٤٩,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقابل ٥٧٢,٢ مليار جنيه (٤٧,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى) فى نهاية مارس ٢٠١٠. وقد نتج الارتفاع المحقق فى رصيد الدين المحلى للحكومة العامة فى نهاية مارس ٢٠١١ عن ارتفاع الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة بالإضافة إلى ارتفاع مديونية بنك الاستثمار القومى بما يقرب من ١٣,٣ مليار جنيه ليصل إلى ١٧٠,١ مليار جنيه فى نهاية مارس ٢٠١١.

أما **عن إجمالى الدين العام المحلى** فقد بلغ ٨٩٠,٧ مليار جنيه فى نهاية مارس ٢٠١١ (٦٤,٦٪ من الناتج المحلى) مقابل ٧٥٤,٧ مليار جنيه (٦٢,٥٪ من

---

٥ تعكس أرصدة الدين المجمع على المستويات الثلاث الدين المستحق على الوحدات المعنية بعد طرح قيمة الدين الداخلى فيما بينهم.

٦ يشمل الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة أرصدة الدين المستحقة على وحدات الجهاز الإدارى، وحدات الإدارة المحلية، و الهيئات الخدمية. ويتضمن الدين المحلى للحكومة العامة أرصدة الدين المجمع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة و بنك الاستثمار القومى و صناديق التأمين الاجتماعى. أما بالنسبة للدين العام المحلى فيشمل أرصدة الدين المحلى المجمع لكل من الحكومة العامة و الهيئات الاقتصادية.

الناتج المحلى) فى نهاية مارس ٢٠١٠. وبلغ صافى الدين العام المحلى ٧٠٤,٦ مليار جنيه (٥١,١٪ من الناتج المحلى) مقابل ٥٨٢,٣ مليار جنيه (٤٨,٣٪ من الناتج المحلى) فى نهاية مارس ٢٠١٠. وترجع الزيادة المحققة فى رصيد إجمالى الدين العام المحلى فى الأساس إلى إرتفاع الدين المجمع للحكومة العامة، بالإضافة إلى زيادة رصيد الدين المستحق على الهيئات الإقتصادية بحوالى ١٥ مليار جنيه ليصل إلى ١٠٨,١ مليار جنيه فى نهاية مارس ٢٠١١.

وقد ارتفعت مدفوعات خدمة الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة للدولة خلال مارس ٢٠١١ بحوالى ٢٦,٥٪ لتصل إلى حوالى ٨٠,٦ مليار جنيه مقارنة بـ٦٣,٨ مليار جنيه فى نهاية نفس الفترة من العام السابق.

وقد استقر المتوسط المرجح لآجال أذون وسندات الخزانة فى نهاية مارس ٢٠١١ عند ١,٥ سنة مقارنة بمارس ٢٠١٠، بينما ارتفع متوسط سعر الفائدة المستحق على رصيد الدين فى نهاية مارس ٢٠١١ إلى ١٠,٩١٪ مقارنة بـ١٠,٤٤٪ فى نهاية مارس ٢٠١٠.

وتشير البيانات الصادرة حديثاً إلى ارتفاع رصيد الدين الخارجى بنسبة ٧,٩٪، ليبلغ ٣٤,٨ مليار دولار فى نهاية مارس ٢٠١١ مقابل مليار ٣٢,٣ دولار فى نهاية مارس **من** العام السابق, حيث ارتفعت نسبته للناتج المحلى الى ١٥,١٪ من ١٤,٧٪ خلال نفس الفترة من العام السابق. وجدير بالذكر أن إجمالى الدين الحكومى الخارجى قد ارتفع بنسبة ٧,١٪ مسجلاً ٢٦,٨ مليار دولار (٧٦,٨٪ من إجمالى حجم المديونية الخارجية) فى نهاية مارس ٢٠١١ مقارنة بـ٢٥,٠ مليار دولار (٧٧,٤٪ من إجمالى حجم المديونية الخارجية) مارس ٢٠١٠ [٧].

رابعاً- التطورات النقدية

على الرغم من تباطؤ معدل النمو السنوى للسيولة المحلية خلال شهر يونيو ٢٠١١، إلا أن معدل النمو الشهرى قد إرتفع بشكل ملحوظ ليحقق ١,٥٪، مسجلاً ١٠٠٩,٤ مليار جنيه مقارنة بـ٩٩٤,٤ مليار جنيه خلال الشهر السابق وهو بذلك يعد أسرع معدل نمو شهرى محقق منذ ثورة الـ ٢٥ من يناير. إرتفع معدل النمو السنوي للسيولة المحلية بمعدل متباطئ ليسجل ١٠٪ في نهاية يونيو ٢٠١١ مقارنة بـ١١٪ في نهاية الشهر السابق. ويمكن تفسير ذلك كمحصلة لعدة عوامل، من **جانب الأصول** التراجع المحقق فى معدلات نمو صافى الأصول الأجنبية لدى البنك المركزى لتصل إلى -٢٢,٦٪ فى نهاية شهر الدراسة ، مما عوض الارتفاع الكبير فى معدل النمو السنوى لصافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية ليصل إلى ٣٤٪. وعلي **جانب الالتزامات**، فقد تراجع معدل النمو السنوى للنقود بشكل طفيف ليصل إلى ١٦,٢٪ مقارنة بمعدل نمو محقق قدره ١٩,٢٪ خلال الشهر السابق، فى حين إرتفعت معدلات نمو أشباه النقود بشكل أبطأ لتسجل ٨,١٪ خلال شهر الدراسة مقارنة بـ٨,٥٪ في نهاية مايو ٢٠١١.

وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية، فقد استمر معدل نمو صافى الأصول الأجنبية فى الإنخفاض فى نهاية يونيو ٢٠١١ محققاً -١٠,٢٪ ليبلغ ٢٥٣,٥ مليار جنيه. ويرجع ذلك إلى انخفاض معدل نمو **صافى الأصول الأجنبية لدي البنك المركزى** ليصل إلى -٢٢,٦٪ مسجلاً ١٤٧,٢ مليار جنيه خلال يونيو ٢٠١١ مقارنة بإنخفاض قدره ٢٠,٣٪ فى نهاية مايو ٢٠١١. بينما ارتفع معدل النمو السنوى لصافى الأصول الأجنبية لدى البنوك بشكل كبير ليصل إلى ١٥,٣٪ خلال شهر الدراسة محققاً ١٠٦,٣ مليار جنيه فى نهاية شهر الدراسة.

وعلى الجانب الآخر، فقد إستقر معدل النمو السنوى لصافى الأصول المحلية في نهاية يونيو ٢٠١١ للشهر الثانى على التوالى عند معدل مرتفع قدره ١٩٪ ليسجل ٧٥٥,٩ مليار جنيه وذلك مقارنة بمعدل نمو قدره ١٠٪ فى نهاية يونيو ٢٠١٠. ويمكن تفسير ذلك نتيجة ارتفاع معدل النمو السنوى لصافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية ليسجل ٣٤٪ في نهاية يونيو ٢٠١١ محققا ٤٣٧,٢ مليار جنيه، وهو ما يعكس بشكل رئيسى عمليات المقايضة فى حيازة الأوراق المالية الحكومية بين المستثمرين الاجانب والبنوك المحلية فى أعقاب ثورة ٢٥ يناير.

كما إرتفع معدل النمو السنوى للمطلوبات من قطاع الأعمال العام للمرة الأولى منذ عام كامل بحوالى ١٠٪ ليصل إلى ٣٣ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١١ وذلك مع انتهاء اثر فترة الأساس نتيجة تراجع مديونية عدد من شركات قطاع الأعمال العام مع الجهاز المصرفى فى يونيو ٢٠١٠.

فى حين إستمر معدل النمو السنوى للإقراض الممنوح للقطاع الخاص فى التراجع بشكل كبير فى نهاية يونيو ٢٠١١ مسجلاً ٠,٨٪ ليصل إلى ٤٢٢,٥ مليار جنيه، مقارنة بمعدل نمو أعلى بلغ ٢,٧٪ فى نهاية الشهر السابق ومقارنة بإرتفاع قدره ٧,٧٪ فى نهاية يونيو من العام السابق.

وتجدر الإشارة إلي أن معدل نمو صافى الإحتياطات الدولية لدي البنك المركزي قد انخفض فى نهاية يونيو ٢٠١١ بـ٢٤,٦٪ ليصل إلى ٢٦,٦ مليار دولار مقارنة بارتفاع قدره ١٢,٥٪ فى نهاية نفس الشهر من العام السابق ليسجل ٣٥,٢ مليار دولار. إلا أنه جدير بالذكر أن موجة التراجع فى الإحتياطيات الدولية نتيجة الأحداث التى مرت بها البلاد مؤخراً فى بداية العام الحالى قد بدأت فى الإنحسار التدريجى حيث إنخفض معدل التراجع الشهرى الى ٢,٤٪ فقط مقارنة بمعدل تراجع كبير قدره ٩,٧٪ خلال شهر مارس ٢٠١١.

ومن ناحية أخرى، فقد ارتفعت جملة الودائع لدى الجهاز المصرفي (بخلاف البنك المركزي المصري) لتسجل ٧,٢٪ فى نهاية يونيو ٢٠١١ لتصل إلى ٩٦٥,٤ مليار جنيه، هذا ويقدر حوالى ٨٧,٨٪ منها في صورة ودائع غير حكومية. فى حين تراجع معدل النمو السنوى لإجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك (بخلاف البنك المركزي) بشكل ملحوظ ليصل إلى ١,٧٪ مسجلاً ٤٧٤ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١١، وذلك كمحصلة لإنخفاض معدل النمو السنوى لجملة الإقراض للقطاع غير الحكومى ليسجل ١,٨٪ ليصل إلى ٤٣٤,٣ مليار جنيه، وكذلك تراجع معدل النمو السنوى لجملة الاقراض للقطاع الحكومي ليصل إلى ١,١٪ محققاً ٣٩,٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١١. وقد انخفضت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة المحلية بنسبة طفيفة لتسجل ٤٤,٧٪ في نهاية يونيو ٢٠١١ مقابل ٤٥٪ في نهاية الشهر السابق ومقارنة بـ٤٥,٢٪ خلال نفس الشهر من العام السابق. أيضاً إنخفضت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملات الأجنبية لتبلغ ٦٣,١٪ مقابل ٦٣,٤٪ خلال الشهر السابق ومقارنة بـ٧٣,٨٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.

بالإضافة إلى ذلك، فقد إنخفضت معدلات الدولرة في جملة السيولة المحلية نسبياً لتصل إلى ١٧,٥٪ في نهاية يونيو ٢٠١١ مقارنة بـ١٧,٩٪ خلال الشهر السابق، ولكنها ارتفعت مقارنة بـ١٧,٢٪ خلال يونيو ٢٠١٠. كذلك انخفضت معدلات الدولرة في الودائع خلال شهر يونيو ٢٠١١ لتصل إلى ٢٤٪ مقارنة بـ٢٤,٥٪ خلال الشهر السابق، ولكنها ارتفعت مقارنة بـ٢٢,٩٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.

خامساً- تطورات الأسعار المحلية

انخفض معدل التضخم السنوى[٨] لحضر الجمهورية خلال شهر يوليو ٢٠١١ مسجلا ١٠,٤٪ وذلك بعد استقرار دام لمدة شهرين على التوالى سجل خلالهما ١١,٨٪، ولكنه استقر نسبياً مقارنة بمعدل التضخم السنوى المحقق خلال نفس الشهر من العام السابق.[وفيما يخص معدل التضخم السنوى لإجمالي الجمهورية، فقد انخفض خلال شهر يوليو ٢٠١١ ليسجل ١٠,٧٪ مقارنة بـ١٢,١٪ خلال الشهر السابق، ولكنه إرتفع مقارنة بـ١٠,٤٪ خلال شهر يوليو ٢٠١٠].

ويرجع الانخفاض فى معدل التضخم السنوى خلال شهر الدراسة فى الأساس إلى تراجع أسعار المواد الغذائية بشكل كبير والذى له أكبر الأثر على المعدل العام، بالإضافة إلى انخفاض معدل التضخم السنوى لمجموعة "المشروبات الكحولية والدخان". وعلى الرغم من هذا التراجع فى معدلات التضخم السنوية إلا إن العديد من الخبراء الاقتصاديين قد أشاروا إلى توقع معاودة معدلات التضخم فى الارتفاع مرة أخرى خلال الشهر المقبل وذلك نتيجة توقع ارتفاع أسعار معظم البنود الفرعية لمجموعة الطعام والشراب خلال شهر رمضان والعيد، والذى يشهد في المعتاد ارتفاعاً فى معدلات الاستهلاك، ذلك فضلاً عن استمرار الاضطرابات فى أسعار الغذاء العالمية.

وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية، يمكن تفسير التراجع فى معدل التضخم السنوي العام نتيجة انخفاض معدل تضخم مجموعة "الطعام والشراب" لتسجل ١٦,٧٪ بالمقارنة بـ ١٩,٠٪ خلال الشهر السابق. وعلى الرغم من إرتفاع معدلات التضخم السنوية لكل من مجموعة "الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة" و"النقل والمواصلات" وكذلك مجموعة "الثقافة والترفيه"، بالإضافة إلى الارتفاع الطفيف الذى شهدته معدلات التضخم السنوية لمجموعتي "السلع والخدمات المتنوعة" و" المطاعم والفنادق" خلال شهر الدراسة، إلا أن تأثيرهم كان محدودا على معدل التضخم السنوى العام المتحقق.

[٧] قام البنك المركزي المصري بمراجعة أساس تبويب الدين الخارجي اعتباراً من بيانات الدين لشهر سبتمبر ٢٠٠٨. وقد نتج عن إعادة تبويب الدين زيادة المديونية الخارجية الحكومية بنحو ٤,٣ مليار دولار دون تأثير فى جملة الدين (والتى تغيرت فقط نتيجة الحركة الطبيعية لصافى حركة الاقراض والسداد). وطبقاً للمعالجة الجديدة، فقد تم إعادة تبويب الديون المعاد إقراضها ضمن الدين الخارجى للحكومة المركزية ووحدات الحكم المحلى بدلاً من مديونيات «القطاعات الأخرى». وحتى تاريخه فلا توجد بيانات تخص الفترات السابقة حسب التبويب الجديد.

[٨] قام الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء باستحداث سلسلة جديدة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين بدءا من أغسطس ٢٠١٠ ، وذلك باستخدام شهر يناير ٢٠١٠ كشهر أساس للسلسلة الجديدة، بالإضافة إلى استخدام أوزان جديدة للمجموعات السلعية الرئيسية مستخرجة فى ضوء نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

وعلى نحو أخر، ارتفع معدل التضخم الشهري بشكل ملحوظ ليسجل ١,٢٪ خلال شهر يوليو ٢٠١١، مقارنة بـ٠,٤٪ خلال الشهر السابق. ويرجع ذلك نتيجة إرتفاع معدل التضخم الشهرى لمجموعة "الطعام والشراب" ليسجل ١,٧٪ خلال شهر الدراسة مقارنة بـ ٠,١٪ خلال الشهر السابق وهو ما يمكن تفسيره فى ضوء زيادة الطلب الاستهلاكي خلال أشهر الأجازات الصيفية.

ووفقاً للتقرير الصادر عن البنك المركزي، فقد انخفض معدل التضخم الأساسي خلال شهر يوليو ٢٠١١ انخفاضاً طفيفاً ليسجل ٨,٧١٪ مقارنة بـ٨,٩٤٪ خلال الشهر السابق[٩] ولكنه ارتفع مقارنة بـ٧,١٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.

وفيما يخص مؤشر أسعار المنتجين، فقد انخفض معدل التضخم السنوى لأسعار المنتجين نسبياً خلال شهر يونيو ٢٠١١ ليسجل ١٨,٩٪ مقارنة بـ٢٠,١٪ خلال الشهر السابق، ولكنه ارتفع مقارنة بـ٨,٦٪ خلال يونيو ٢٠١٠. وفيما يخص معدل التضخم الشهرى لأسعار المنتجين فقد استمر فى الانخفاض ولكن بشكل أبطأ مسجلاً -٠,٨٪ خلال شهر يونيو ٢٠١١ مقارنة بـ -٢,٢٪ خلال شهر مايو ٢٠١١.

وقد قرر البنك المركزي الإبقاء على أسعار الفائدة على الودائع والإقراض لمدة ليلة واحدة (المعروفة بمعدل الكوريدور) عند ٨,٢٥٪ و٩,٧٥٪ على التوالى بدون تغيير –للمرة السادسة عشر على التوالى منذ سبتمبر ٢٠٠٩- وذلك خلال اجتماع لجنة السياسات النقدية الذي عقد في ٢٥ أغسطس ٢٠١١. حيث بررت لجنة السياسة النقدية هذا القرار فى ضوء "أن التباطؤ فى نمو الإقتصاد المحلى قد يحد من المخاطر التصاعدية المحيطة بالرؤية المستقبلية للتضخم، وفى ضوء توازنات المخاطر المحيطة بالتضخم ونمو الناتج المحلى الإجمالي بالإضافة إلى حالة عدم التيقن فى الفترة الحالية ترى لجنة السياسة النقدية أن معدلات العائد لدى البنك المركزى المصرى مناسبة. وستتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب كافة التطورات الإقتصادية ولن تتردد في تعديل معدلات العائد لدى البنك المركزى المصرى للعمل على استقرار الأسعار فى الأجل المتوسط.

سادساً- المعاملات مع القطاع الخارجي

تشير بيانات **القطاع الخارجي** الخاصة بالفترة يوليو-مارس من السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ - المنشورة من قبل البنك المركزى- إلى تحقيق ميزان المدفوعات عجزاً كلياً بلغ نحو ٥,٥ مليار دولار، مقارنة بفائض قدره ٣,١ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، ويعتبر هذا العجز متوقعاً فى أعقاب الأحداث التى شهدتها مصر منذ الـ٢٥ من يناير. ويأتى هذا التطور كمحصلة لتحقيق الميزان المالي والرأسمالي صافى تدفقات للخارج بنحو ١,٨ مليار دولار خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى عجز فى ميزان المعاملات الجارية بلغ حوالى ٢,٤ مليار دولار، فى حين سجل بند صافي السهو والخطأ تدفقات للخارج بنحو ١,٣ مليار دولار.

سجل العجز فى الميزان التجارى ١٨,٤ مليار دولار خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالي ٢٠١٠/٢٠١١، مسجلاً بذلك إنخفاض بنسبة ٠,٧٪ عن العجز المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق والذى بلغ ١٨,٥ مليار دولار. ويرجع ذلك إلى إرتفاع جملة الصادرات بنسبة ١١,٥٪ إلى ١٨,٩ مليار دولار بينما إرتفعت المدفوعات عن الواردات بـ٥,١٪ إلى ٣٧,٣ مليار دولار. وبالرجوع الى التفاصيل، فإنه يمكن تفسير الإرتفاع في جملة الصادرات السلعية الي زيادة الصادرات من المنتجات البترولية بحوالي ١٧,٢٪ لتصل إلى ٨,٣ مليار دولار، هذا بالإضافة إلى إرتفاع الصادرات غير البترولية بنحو ٧,٤٪ لتصل إلى حوالى ١٠,٦ مليار دولار. ويأتي الإرتفاع في جملة الواردات السلعية نتيجة إرتفاع الواردات البترولية بنسبة بلغت ٢٦,٨٪ لتصل إلى ٤,١ مليار دولار بالإضافة إلى إرتفاع الواردات غير البترولية بنسبة بلغت ٢,٩٪ لتصل إلى ٣٣,٢ مليار دولار.

أما عن الميزان الخدمى، فقد إنخفض الفائض الكلى المحقق خلال يوليو– مارس ٢٠١٠/٢٠١١ ليسجل ٦,٨ مليار دولار مقابل ٨,٨ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، حيث إنخفضت جملة المتحصلات الخدمية إنخفاضاً طفيفاً لتصل إلى ١٧,٣ مليار دولار وذلك فى ضوء الإنخفاض الذى شهدته معظم البنود الفرعية باستثناء الزيادة فى المتحصلات من النقل بـ١٥٪ لتحقق ٦ مليار دولار وإستقرار متحصلات السياحة والسفر عند ٨,٧ مليار دولار، مما عادل أثر الإنخفاض الذى شهدته المتحصلات من دخل الاستثمار والمتحصلات الحكومية بنسبة ٥٥,٢٪ و٣٤,٦٪ على التوالى بالإضافة إلى إنخفاض قدره ٢٩,١٪ فى الإيرادات الأخرى خلال فترة الدراسة. وعلى الجانب الآخر، فقد إرتفعت المدفوعات الخدمية بنسبة ١٥,٩٪ لتصل الى ١٠,٤ مليار دولار خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٠/٢٠١١ مقابل حوالى ٩,٠ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. ويرجع هذا الإرتفاع فى المدفوعات الخدمية إلى الارتفاع الملحوظ فى كل من مدفوعات الاستثمار بنسبة ٥٦,٤٪ لتصل الى ٤,٦ مليار دولار ومدفوعات النقل بنسبة ١٥,٥٪ لتصل الى ١,١ مليار دولار مما عوض الإنخفاض فى باقى البنود الفرعية. وبناءاً علي ما سبق فقد إنخفضت نسبة المتحصلات الخدمية إلى المدفوعات الخدمية لتصل إلى ١٦٥,٨٪ مقارنة بنسبه قدرها ١٩٧,٦٪ خلال الفترة يوليو- مارس من العام المالى السابق.

هذا وقد ارتفعت صافى تدفقات التحويلات الخاصة بنسبة ٤٢,٥٪ لتحقق ٨,٩ مليار دولار، بينما انخفضت صافى تدفقات التحويلات الحكومية بنسبة ٧٥,٢٪ لتحقق ٠,٢ مليار دولار خلال يوليو- مارس ٢٠١٠/٢٠١١.

وقد ترتب على ما سبق ذكره إنخفاض عجز الميزان الجارى بحوالى ٧,٩٪ ليصل إلى ٢,٤ مليار دولار خلال الفتره يوليو- مارس ٢٠١٠/٢٠١١ مقارنة بعجز قدره ٢,٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

وعلى جانب آخر، فقد إرتفعت المتحصلات الجارية بـ٨,٣٪ لتحقق ٤٥,٣ مليار دولار، بينما إرتفعت المدفوعات الجارية بحوالى ٧,٣٪ لتصل إلى ٤٧,٧ مليار دولار. وقد أدت تلك التطورات إلى إرتفاع نسبة تغطية المتحصلات الجارية إلى المدفوعات الجارية (شاملة صافى التحويلات الخاصة والرسمية) لتسجل ٩٥٪ مقارنة بنحو ٩٤,١٪ خلال الفترة يوليو- مارس من العام المالى السابق.

كما سجل ميزان المعاملات المالية والرأسمالية خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٠/٢٠١١ صافى تدفقات للخارج بقيمة ١,٨ مليار دولار مقابل صافى تدفقات للداخل بقيمة ٥,٢ مليار دولار خلال فترة المقارنة. ويأتى ذلك نتيجة زيادة صافى التدفقات للخارج فى محفظة الأوراق المالية فى مصر لتحقق نحو ١,٠ مليار دولار خلال فترة الدراسة مقارنة بصافى تدفق للداخل قدره ٧,١ مليار دولار خلال يوليو- مارس ٢٠٠٩/٢٠١٠. بينما إنخفض صافى الإستثمار الأجنبى المباشر فى مصر بشكل ملحوظ ليسجل تدفق للداخل بقيمة ٢,١ مليار دولار مما يقل بحوالى ٥١,٨٪ عن القيمة المحققة خلال الفترة يوليو- مارس من السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠ التى بلغت ٤,٣ مليار دولار. في حين سجلت الاستثمارات الأخرى صافى تدفقات للخارج بنحو ٢,٠ مليار دولار خلال خلال الفترة يوليو- مارس من العام المالى الحالي مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٤,٩ مليار دولار خلال فترة المقارنة، حيث سجلت الأصول الأخري صافى تدفقات للخارج بقيمة ٢,٥ مليار دولار مقابل صافى تدفقات للخارج بقيمة ٨,٤ مليار دولار في يوليو- مارس ٢٠٠٩/٢٠١٠.

وأخيراً، سجل بند السهو والخطأ صافى تدفقات للخارج بنحو ١,٣ مليار دولار خلال يوليو- مارس ٢٠١٠/٢٠١١، مقابل صافى تدفقات للداخل بحوالى ٠,٥ مليار دولار خلال فترة المقارنة فى العام المالى السابق.
وقد انخفضت نسبة تغطية الاحتياطى الدولى للواردات إلى ٧,٣ أشهر مقارنة بـ٨,٧ أشهر خلال يوليو- مارس من العام المالى السابق. وقد إرتفع مؤشر تغطية الصادرات السلعية إلى الواردات السلعية إلى ٥٠,٧٪ خلال فترة الدراسة مقارنة بـ٤٧,٨٪ خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠٠٩/٢٠١٠.

وتجدر الإشارة الى أن البنك المركزى توقع فى بيان صحفى أصدره مؤخراً أن ميزان المدفوعات قد يحقق عجزاً فى نهاية العام المالى ٢٠١٠/٢٠١١ بما يزيد عن ٩ مليار دولار وذلك فى ضوء البيانات المبدئية لشهرى أبريل ومايو ٢٠١١ والتى توضح تأثر حصيلة الإيرادات السياحية وكذلك الإستثمارات الأجنبية فى مصر بشكل كبير، وذلك نتيجة الأحداث التى مرت بها مصر مؤخراً.

سابعاً- تطورات سوق المال

أما عن **تطورات سوق رأس المال المحلى**، فقد انخفض مؤشر EGX ٣٠ خلال شهر يوليو ٢٠١١ بـ١٢٨١ نقطة ليصل إلى ٥٠٣٦ نقطة مقارنة بمستواه المحقق فى يوليو ٢٠١٠ والذى بلغ ٦٣١٧ نقطة. وفى نفس الوقت، فقد انخفضت قيمة رأس المال السوقى بنسبة ٩٪ فى يوليو ٢٠١١ مقارنة بمستواه المحقق خلال نفس الشهر من العام السابق لتسجل ٣٨٤ مليار جنيه (٢٤,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى). وتأتى تلك الآثار السلبية التي تشهدها البورصة المصرية كنتيجة متوقعة للأحداث التي مرت بها مصر مؤخراً.

[٩] مؤشر التضخم الأساسى (Core Inflation) مشتق من الرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين مستبعداً منه بعض السلع التى تتأثر بصدمات مؤقتة من جانب العرض (الخضراوات والفاكهة وتمثل ٦,٩٪ من السلة السلعية للمستهلكين) بالإضافة إلى بعض السلع التي تتحدد أسعارها إدارياً (وتمثل ١٨,٧٪ من السلة السلعية للمستهلكين)، وجدير بالذكر أن معدل التضخم الأساسي لا يعتبر بديلاً عن معدل التضخم لأسعار المستهلكين ولكنه مؤشر توضيحى وتكميلى. **وتجدر الاشارة إلى أن معدل التضخم السنوى الاساسى المحقق يفوق الهامش المستهدف (Comfort Zone) من قبل البنك المركزى والذى يتراوح ما بين ٦٪ و ٨٪.**